

المحاضرة (10)

أساليب البحث الاجتماعية للسلوك الاجرامي

تتعدد أساليب البحث الاجتماعية في مجال الدراسات الجنائية بالشكل الذي يحقق استخدام المنهج التجريبي، وتنصب هذه الأساليب على دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ومن أهم الأساليب: الإحصاء والمقارنة والبحث الاجتماعي ودراسة البيئة.

1/ الإحصاء

يعد الإحصاء أول الأساليب التي لجأ إليها الباحثون في دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة عامة و دراسة ظاهرة الإجرام بصفة خاصة (1) فدراسة ظاهرة الإجرام وحركتها بوصفها ظاهرة اجتماعية لن تأتي الا عن طريق الإحصاء (2) والذي يقصد به في مجال علم الأجرام (ترجمة الظاهرة الإجرامية إلى أرقام) (3) وللإحصاء أهمية تتمثل في أنه يبين العلاقة بين ظاهرة الإجرام الجماعية وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تصاحب ازدياد أو نقصان عدد الجرائم، وعن طريقه يمكن بيان مدى ارتباط الجريمة بجميع العوامل الخارجية والظروف البيئية المختلفة لجماعة من الجماعات (4) فعن طريق الإحصاء يتبين لنا مدى ارتباط ظاهرة الإجرام بوصفها ظاهرة اجتماعية بالجو والتعليم والسن والجنس والموقع الجغرافي والفقر والدين والثقافة وغيرها من الظروف البيئية، وكذلك التأثير المتبادل لكل منهما على الآخر فضلا عن ذلك فان الإحصاء يفيد في بيان عدد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في اقليم الدولة وتحديد عدد من تم القبض عليهم، ومن قدموا إلى المحاكمة ومن منهم نفذت فيه الأحكام الصادرة ومن لم يتم تنفيذها بحقه بسبب الحرب أو أي سبب آخر، ويظهر الإحصاء كذلك مدى كفاءة السلطات المختصة بالكشف عن الجرائم وتتبع المجرمين والمشاكل التي تصادفهم .

أولا: طرق الإحصاء

يجري الإحصاء بطريقتين وفقا للغاية المنشودة من البحث وموضوعه (مستقر وثابت أو متحرك) فهناك الطريقة الثابتة وهناك الطريقة الحركية.

1- الطريقة الثابتة (المكاني): تفترض هذه الطريقة أن الموضوع محل البحث في حالة ثبات وركود، وتحدد علاقته بالظواهر الاجتماعية والطبيعية الأخرى المحيطة به في ذات الوقت، وهذه الطريقة

تستخدم في حالة مقارنة إجرام طائفة معينة أو إقليم معين بالظواهر الاجتماعية الأخرى والظروف البيئية المحيطة بتلك الطائفة أو ذلك الإقليم، فتحدد العلاقة بين ظاهرة الإجرام في إقليم معين وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى والبيئية القائمة في فترة زمنية واحدة لنستخلص بعد ذلك درجة إجرام هذا الإقليم كالعلاقة بين ظاهرة الإجرام في مجموعها وبين ظاهرة البطالة أو التصنيع أو الأوضاع الاقتصادية، وكالعلاقة بين نوع معين من الجرائم (كالجرائم الجنسية مثلا أو جرائم الأموال) وبين الجنس أو السن ومن أمثلة طريقة الإحصاء الثابتة البيانات الإحصائية عن الجرائم المقترفة من قبل مجموعه معينه من المجرمين، أو الجرائم التي تقع في منطقة معينة ولكنها محاطة بظروف اجتماعية خلال مدة محددة من الزمن والجرائم التي تقع داخل منطقة معينة وخلال أحد فصول السنة .

2- الطريقة الحركية (الزمانية): بمقتضى هذه الطريقة تدرس الظاهرة الاجرامية في حركتها بالزيادة والتقصان على مر السنين ولكن في مكان واحد، وهذه الطريقة تساعد في تفهم الظاهرة الجرمية وحركتها وتأثيرها بالظواهر الأخرى، فهي تسمح بدراسة خط سير ظاهرة الإجرام في الفترة الزمنية التي يحددها الباحث ومقارنتها بخط سير ظاهرة أخرى من الظواهر الاجتماعية التي يريد الباحث تحديد العلاقة بينها لبيان مدى ارتباط كل منهما بالأخرى أو استقلال كلتا الظاهرتين عن بعضها البعض، كالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية ككل وبين تقلبات المناخ أو التقلبات الاقتصادية أو السياسية أو عدد السكان وهكذا. والإحصاء يكاد أن يكون العمود الفقري لمعظم الدراسات الاجتماعية وخاصة الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية.

ومن الجدي بالذكر أن أهمية الاحصاء وفائدته للبحث الإجرامي يتوقف على مدى مطابقة الاحصاءات التي يعتمد عليها الباحث على واقع الظاهرة الإجرامية، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على توافر العدد الكافي للعينة محل الدراسة وأن تكون هذه العينة ممثلة تمثيلا صادقا.

ان التساؤل الذي يثار هنا هو أي نوع من تلك الاحصاءات يعتمد عليها الباحث في علم الإجرام؟ فاذا كانت العينة محل الدراسة مثلا طائفة معينة من الجرائم أو المجرمين وأسفرت مثل هذه الدراسة عن نتائج معينة، فإنه يكون من الخطأ إمتداد هذه النتائج إلى جرائم أخرى أو إلى مجرمين آخرين غير العينة التي كانت محل الدراسة.

إذا على مقتضى ذلك يتعين على الباحث أن يجري شيئاً من التناسق والتوفيق بين تلك الاحصاءات المختلفة لكي يقف على حقيقة الظاهرة محل البحث.

ان كثير من الجرائم لا يكون مكان ارتكابها هو مكان إكتشافها، فقد ترتكب الجريمة في مكان معين وتكتشف في مكان آخر، بل وربما في إقليم آخر غير الاقليم الذي ارتكبت فيه الجريمة، مما يترتب عليه صدور الاحصاءات عن عدد الجرائم بشكل غير دقيق سواء في الاقليم الذي وقعت فيه الجريمة أو الاقليم الذي إكتشفت فيه.

أما من حيث الزمان فكثير من الجرائم التي تثبتها تلك الاحصاءات في سنة معينة تكون معبرة في الحقيقة عن جرائم ارتكبت في سنوات سابقة، لأنه ربما لا يتطابق وقت ارتكاب الجريمة ووقت ضبطها لذا تأتي الاحصاءات غير دقيقة تبعاً لأعتادها في تثبيت وقت ارتكاب الجريمة على وقت وقوعها وضبطها .

ومن حيث قيمة المعلومات يؤخذ على الاحصاء أيضاً قصور المعلومات التي يحققها عند تحديد عوامل السلوك الإجرامي . فالإحصاء يصلح مثلاً لكي يفسر أن الجرائم الواقعة على الأموال يكثر ارتكابها في الجو البارد حيث يثبت لنا بالأرقام أن معظم جرائم الأموال تقع في فصل الشتاء، إلا أن الاحصاء يعجز عن تفسير ما إذا كانت هذه الجرائم ترجع إلى زيادة حاجة الأفراد للحصول على المتطلبات الضرورية أثناء هذا الفصل والمتمثلة بالملبس والمأوى، أم إلى طول ليالي الشتاء التي تتيح فرصة أكثر لأرتكاب هذا النوع من الجرائم.

أما من حيث إختيار العينة والمجموعة الضابطة : يؤخذ على الاحصاء فشله في إختيار المجموعة الضابطة التي تتخذ أساساً للمقارنة بالعينة محل الدراسة، حيث هناك صعوبة تتمثل في مدى النجاح في إختيار العدد الملائم من عينة المجرمين، وكذلك الصعوبة في إختيار المجموعة الضابطة من غير المجرمين بسبب أن هناك شرطة يجب تحققة في أفراد هذه المجموعة، وهو أن لا يكون قد سبق له أن ارتكب الفعل المكون للجريمة محل الإحصاء على الرغم من وجوده في نفس الظروف وتمثاله معهم في السن والجنس، (20) ومن الناحية الأخرى فانه يتعذر توافق عدد من المجرمين (العينة) تنطبق عليهم نفس الظروف الاجتماعية والبيئية أو الفردية التي تتوافر في أفراد المجموعة الضابطة حتى يتم مقارنة هذه العينة من المجرمين مع هذه المجموعة الضابطة.

2/ المقارنة

أن أهمية المقارنة تبرز في أنه يمكن استخلاص القواعد العامة التي تحكم ظاهرة الأجرام الجرمية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، وعلى ذلك يتعين على الباحث مقارنة الظروف المختلفة المتعلقة بالظاهرة الأجراميه لاستخلاص التقابل أو التنافر بين ظاهرة الأجرام والظروف الخارجية المحيطة بها (21) ولا تقتصر المقارنة على العلاقة بين ظاهرة الأجرام بصفة عامة وبين الظروف الخارجية للمجتمع، ولكنها تمتد أيضا إلى مقارنة طوائف المجرمين بغيرهم من غير المجرمين لاستخلاص الصفات والظروف التي تتعلق بكلتا الطائفتين لأمكان استخلاص الظروف والعوامل التي تساعد على الجريمة وتفسير ذلك أنه إذا نتج عن المقارنة أن هناك عوامل أو ظروف تتوافر لدى طائفة من المجرمين ولا توجد بين غير المجرمين، فيمكن استخلاص ذلك الظرف أو ذلك العامل باعتباره من الأسباب الدافعة إلى الجريمة.

أن اجراء المقارنة كأسلوب يستعان به في اختبارات الذكاء والاختبارات النفسية فعلى أساس ما تقدمه من نتائج يمكن بطريقة المقارنة الوصول إلى بيان الأسباب الدافعة إلى الجريمة، فعلى سبيل المثال فقد استخدمت الاختبارات الشخصية لتحديد نسبة الاضطرابات العاطفية بين المجرمين وغير المجرمين وعلاقة هذه الاضطرابات بالجريمة، ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الأشخاص الذين نشأوا في أسر مفككة بسبب وفاة المعيل أو بسبب الطلاق مقارنة بعدد من الأشخاص الذين يحترمون القانون نشأوا في مثل هذه الأسر، ودراسة العلاقة بين الجريمة وبين الأصل والسن والجنس والثقافة ولكن عند استخدام أسلوب المقارنة يقتضي الحذر لأنه قد تجري المقارنة بين مجرمين داخل السجن وغير مجرمين يوجدون في ظروف بيئية واجتماعية متقاربة أو مماثلة، لكن قد يوجد بين غير المجرمين أفراد ارتكبوا أفعالا إجرامية دون أن تكتشف.

تقييم المقارنة: تعد المقارنة أسلوبا من الأساليب الناجعة في علم الأجرام، فهو كفيلا بالتوصل إلى نتائج علمية، فبفضل هذا الأسلوب يمكن تحديد العلاقة بين حركة الظاهرة الأجرامية وبين حركة العوامل الاجتماعية وما يرافقها من تغيير وتطور. ولكن على الرغم من هذه المزايا فان المقارنة قد تعرضت للنقد بالنظر لما يشوبها من نقص وصعوبات تثور عند إستخدامها ومن أهم أوجه النقد ما يأتي:

أ- عدم توفر نسبة كافية من المعلومات والدراسات تخص المجرمين يمكن التعويل عليها بصورة عامة، أما المعلومات والدراسات الخاصة بالمسجونين فإنه لا يمكن الاعتماد عليها بهذا الصدد، لأن المسجونين لا يمثلون كل المجرمين، إذ أن هناك كثير منهم مازال خارج السجن.

ب- أن المعلومات الخاصة بالمسجونين لا يمكن التسليم بها بصورة مطلقة، لأنه يتعذر الأمام بالظروف المحيطة بهم بالدقة المطلوبة كظروف البيت أو معرفة سلوك وأخلاق والديهم، دون محاولة القيام بدراسة البيئة التي نشأ فيها هؤلاء المسجونين قبل دخولهم إلى السجن.

ج- عند استخدام أسلوب المقارنة ينبغي عقد مقارنات بمجموع السكان ثم بالجماعات الخاصة التي نشأ فيها المسجونين، ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نفترض أن العينة العامة للسكان لا تشمل الآ غير المجرمين وهو افتراض غير مضمون العواقب.

د- صعوبة الوصول إلى فهم وتحليل كل الخصائص والظروف، وإنما يمكن من تفهم بعضها، ولذا فإن أسلوب المقارنة يبقى عاجزة عن تحديد سببا واضحا للظاهرة الإجرامية، وبالتالي لا تتمكن من تفسير الآلية التي ينتج عنها السلوك الإجرامي

3/ البحث الاجتماعي

يقصد به الدراسة الوصفية التي تهدف إلى جمع الحقائق عن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية أو مجموعة من الوقائع أو الأفراد من أجل إبراز خصائص تلك الظاهرة أو الوقائع أو الأفراد، ثم تعميم النتائج العلمية المستخلصة منها على أفراد معينين في المجتمع أو جميع أفرادها بدون إستثناء .

ويتبع هذا الأسلوب بإحدى طريقتين هما:

الطريقة الأولى: النموذج الاستجوابي: وهو عبارة عن نموذج يتضمن عددا من الأسئلة المباشرة حول ظروف الحياة التي تحيط بالفرد، ويقوم الباحث بتوزيعها في منطقة معينة يتخذها محلا لبحثه والتي يكون فيها الأجرام متفشيا وعن طريق الاجابة عن الأسئلة المطروحة يستخلص الباحث مدى ارتباط ظاهرة الأجرام بالظروف المختلفة التي تحيط بتلك المنطقة وهناك طريقة النموذج العائلي الذي يتضمن بيانات عن جوانب الحياة المختلفة للعائلة والتي عن طريقها يستخلص الباحث العوامل المساعدة على الإجرام ومن الملاحظ أن تلك النماذج عديدة وتختلف من باحث لآخر،

لذلك فان قيمتها العلمية ليست أكيدة وثابته فضلا عن أنها كثيرا ما تعقد البحث في الظاهرة الأجراميه، كما يعيها امتناع بعض الأفراد عن إجابة كل الاسئلة أو بعضها أو الرد بإجابات غير صادقة، ويعيها أيضا استبعاد الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون من مجالها .

الطريقة الثانية : دراسة البيئة: أن دراسة البيئة (المسح الايكولوجي) هو أسلوب من أساليب المسح الاجتماعي، والذي يقصد به تجميع الحقائق عن الظروف الاجتماعية في بيئة ما، أو عن ظاهرة معينة في مجتمع معين، وفي نطاق علم الإجرام يعني هذا الأسلوب بتجميع المعلومات عن طائفة خاصة من المجرمين (كالمتشردين أو المدمنين على المخدرات) أو عن جرائم معينة (كجرائم الدعارة) وذلك خلال فترة معينة أو في وسط اجتماعي معين (كحي شعبي) أو في فصل تشتد فيه درجة الحرارة مثلا ووفق هذه الطريقة يقسم الباحث إقليميا معينيا إلى مناطق كبيره مراعيًا في تقسيمه أن يتخذ لكل منطقة نقطة إرتكاز معينة تمثل في بلد معين بحكم ظروفه الاجتماعية والطبيعية يمتد تأثيره إلى باقي أجزاء المنطقة بأن يراعى فيه درجة الثقافة والحضارة والتصنيع وغير ذلك من الظروف التي تؤثر في حياته الاجتماعية ويمتد تأثيرها إلى المجتمعات المحيطة به، ومن ثم يقوم الباحث بدراسة الظاهرة على ضوء ارتباطها من عدمه بالظروف الاجتماعية التي راعاها في إختياره لبؤرة المنطقة المراد دراستها.

وقد نجحت هذه الطريقة في إبراز العديد من العوامل التي تؤثر وتتأثر بظاهرة الأجرام في الجماعة وتوضيح الصلات بين الظاهرة الأجراميه وبين العوامل والظروف المختلفة التي تسود داخل المناطق التي تطبق فيها هذه الدراسة.